



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتز-جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/55/L.9).

١ - السيدة بورزي (إيطاليا): قالت في معرض تقديم مشروع القرار المعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني"، إن العبارة التالية قد حذفت من بداية الفقرة ٥ من ديباجة الوثيقة: "وإذ تسلم بالحاجة إلى المحافظة على التوازن في قدرات التعاون التقني لمركز منع الجريمة الدولية التابع لمكتب مراقبة المخدرات..."

٢ - واستطردت قائلة إن البلدان التالية قد أعربت عن رغبتها في الانضمام للمشاركة في تقديم مشروع القرار: الاتحاد الروسي، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وفيجي، وليسوتو ومصر، وموناكو، والنرويج.

٣ - واحتتمت قائلة إن مشروع القرار يهدف إلى تحسين قدرات التعاون التقني لمركز منع الجريمة الدولية بزيادة التبرعات من الدول. ويشتمل مشروع القرار على عنصرين جديدين هما الاشارات إلى الإعلان الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في فيينا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، التي سيفتح باب التوقيع عليها في باليرمو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/55/L.10)

٤ - السيد كامبوزانو (المكسيك): قال، في معرض تقديم مشروع القرار المعنون "المراقبة الدولية للمخدرات" بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، إن أرمينيا وإسرائيل وأوزبكستان وأيسلندا وبنغلاديش وبوتسوانا وتوغو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وغرينادا والكامبيرون وكرواتيا وليبيريا وملاوي وهايتي وهندوراس، ترغب في الإنضمام إلى قائمة مقدمي مشروع القرار.

٥ - واحتتم قائلاً إن مشروع القرار يتألف من أربعة فروع. ويعيد الفرع الأول تأكيد المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. ويشير الفرع الثاني إلى الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين وخطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. ويحدد الفرع الثالث تدابير التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة لمكافحة مشكلة المخدرات ويعيد تأكيد الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ويشير الفرع الرابع إلى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والاحتياجات ذات الأولوية المتصلة بالبرمجة والمساعدة التقنية في إطار الاستراتيجية الجديدة.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وهمايتها (تابع) (A/55/41) (الملحق رقم ٤١)، A/55/201، A/55/297،

A/55/442، A/55/162-S/2000/715، A/55/163-S/2000/712، A/55/467-S/2000/973

٦ - السيد شودري (بنغلاديش): قال إنه برغم التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، لا تزال ترجمة أهدافها إلى واقع تشكل تحدياً. وقد وضع مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ أهدافاً واعتمدت بنغلاديش خطة عمل

وطنية من أجل الطفل للفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢. ويتسم البروتوكول الاختياريان للاتفاقية اللذان اعتمدهما الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ بأهمية بالغة وينبغي أن يسهما بقدر كبير في حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة وأيضا في القضاء على بيع الأطفال واستغلالهم جنسيا.

٧ - واستطرد قائلاً إن بنغلاديش تعرب عن تقديرها البالغ للدور الهام الذي تواصل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أداءه في معالجة مسألة الأطفال في الصراع المسلح. وهناك أعمال هامة تضطلع بها أيضا منظمات إقليمية ودون إقليمية في مناطق أفريقيا، وأمريكا الوسطى وآسيا - المحيط الهادئ، وأثناء قمة الألفية، دعا رئيس وزراء بلده إلى إعلان مناطق خالية من الأطفال الجنود في جميع أنحاء العالم.

٨ - ومضى قائلاً إنه في الجهود المبذولة لإرساء ثقافة تدعو للمنع، ينبغي غرس ثقافة تدعو للسلام في كل طفل بالتعليم والدعوة والممارسة لضمان أن تصبح تلك الثقافة عميقة الجذور في المجتمع.

٩ - وأضاف قائلاً إن التقرير المؤقت الذي أعدته اللجنة المقررة الخاصة لحقوق الإنسان عن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية (A/55/297) يبرز بعض التدابير التي اتخذتها منظمات غير حكومية في بنغلاديش لتوعية الشرطة وأفراد المجتمع الآخرين بحقوق المرأة والطفل. وتقدم الحكومة الدعم الكامل لذلك العمل وقد أدخلت بالفعل تعليم حقوق الإنسان في برنامج التدريب الأساسية لقوات الشرطة. وتكرر تأكيد الالتزام التام بقضايا الطفل على أعلى مستوى سياسي عندما أعلنت رئيسة الوزراء التزامها الشخصي والتزام حكومتها بكفالة مستقبل كريم لجميع أطفال بنغلاديش فيما يتعلق بحقوقهم وكرامتهم. أما الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية فقد اقترنت بتأييد الحكومة لعقد اتفاقية إقليمية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، أقرها رؤساء دول وحكومات بلدان جنوب آسيا.

١٠ - واحتتم قائلاً إن الأطفال سيظلوا يعانون من ضروب إساءة المعاملة وإنكار حقوقهم ما لم يقض على الفقر. ويسير عمل الأطفال جنبا إلى جنب مع الفقر وقد حددت بنغلاديش عام ٢٠١٠ موعداً نهائياً للقضاء عليه. بيد أن الطلب الذي تخلقه البلدان الصناعية يؤدي إلى إدامة الاستغلال الجنسي للأطفال، ويلزم إنشاء آليات رقابة لكفالة الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال التي فاقمت المشكلة.

١١ - السيد كولبي (النرويج): قال إن حكومته لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وكانت النرويج من بين أولى الدول التي وقعت البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وهي على ثقة من أن دولاً أخرى ستحذو حذوها عما قريب.

١٢ - واستطرد قائلاً إنه يجري دعم الجهود المبذولة لمكافحة عمل الأطفال وإساءة معاملتهم بمعايير جديدة وتشريع دولي جديد. وتستعد النرويج للتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال تشغيل الأطفال وتشجع التصديق والتنفيذ العالميين للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبيع الأطفال وبغاء الأطفال والإباحية عن الأطفال.

١٣ - ومضى قائلاً إن النرويج بدأت ما يطلق عليه "تحدي أوسلو" الذي يقترح طائفة واسعة من التدابير لتنفيذ ومتابعة المادة ١٧ من الاتفاقية فيما يتعلق بالأطفال ووسائل الإعلام. وتمثل مكافحة الفقر أيضاً جزءاً أساسياً في الجهود الشاملة التي تبذلها النرويج لتنفيذ حقوق الطفل. وفي عام ١٩٩٩، قدمت الحكومة إلى البرلمان خطة عمل بشأن حقوق الإنسان، وأوجزت نهجاً قائماً على الحقوق لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها.

١٤ - وأردف قائلاً إن معايير الصحة الجيدة تتسم بأهمية بالغة للأطفال وتقدم النرويج مساهمة كبيرة إلى التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين ويتمثل خطر بالغ آخر يتهدد صحة الأطفال في وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتسم دور المفوضة السامية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الطفل فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضايا الأخرى بأهمية بالغة ويؤيد وفد بلده بشدة الجهود التي تبذلها للاضطلاع بدور رائد لتحقيق تكامل حقوق الإنسان وحقوق الطفل الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١٥ - وقال إنه على الرغم من أن المسؤولية النهائية عن إعمال حقوق الطفل تقع على عاتق الدولة، هناك أيضاً كثير من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا الميدان ويتعشم أن تعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات والمنظمات الدولية.

١٦ - واحتتم قائلاً إنه على الرغم من أن جميع البلدان تقريباً قد صدق على اتفاقية حقوق الطفل، يساور القلق وفد بلده إزاء كبر عدد التحفظات ويدعو الدول إلى سحب تلك التحفظات بأسرع وقت ممكن.

١٧ - السيد أحمد (ماليزيا): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فأثنى على الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتشجيع التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، وتنفيذها بالكامل. وقد وضعت الرابطة تعزيز الأطفال وحمايتهم في صدارة التعاون في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفقاً لخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات، اعتمدت الرابطة في عام ١٩٩٣ خطة عملها من أجل الطفل التي وفرت إطار عمل لتعزيز التعاون الإقليمي لبقاء أطفال الرابطة وحمايتهم ونمائهم ووضعت استراتيجيات لكل مجال من المجالات محل الاهتمام. واضطلعت البلدان الأعضاء بعدة إجراءات مشتركة وفقاً للخطة.

١٨ - واستطرد قائلاً إنه مع أن الهياكل الأسرية تتباين من بلد لآخر وتحظى الاختلافات بالاحترام، ينبغي تعزيز الحقوق والمسؤوليات المشتركة للأبوين في جميع أنحاء المنطقة. وينبغي أن ينصب تركيز التنمية الاقتصادية على تقوية الأسرة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من قبيل الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي. وفيما يتعلق بتخصيص الموارد النادرة، ينبغي، فضلاً عن ذلك، إيلاء الأولوية للأطفال. وينبغي أيضاً القيام برصد وطني ودولي دقيق لعمل الأطفال، ولا تتسم أشكاله بأن جميعها استغلالي أو إيذائي. وبالنظر إلى أن الأسر التي تعيش في فقر مدقع كثيراً ما تعتمد على الدخل الذي يوفره أطفالها، فإن تقديم المساعدة المالية للأسر يمثل إحدى الوسائل لحل المشكلة. والجهود المحمودة التي تبذلها منظمة العمل الدولية لتوفير برامج تعليمية للأطفال العاملين ينبغي أن تمتد ليستفيد منها مزيد من البلدان.

١٩ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي بذل كل جهد لاعطاء الأطفال حقوقهم الواجبة في التعليم والصحة والتمتع بطفولة عادية. ويعرب أعضاء الرابطة عن استيائهم لاشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة ويؤيدون القيام بتنسيق معزز للقضية على

الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أنهم يؤيدون الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح.

٢٠ - واحتتم قائلاً إن الدراسات قد أكدت الصلة القوية بين تعزيز وحماية حقوق المرأة ورفاه الأطفال. وهكذا فإن البرامج الرامية إلى تحسين تعليم المرأة وتوظيفها وحقها في صنع القرار، وإلى القضاء على الممارسات التمييزية، من شأنها أن تسهم أيضاً في تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم. وقد قررت البلدان الأعضاء في الرابطة إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية لتنفيذ البرامج التي تعود بفائدة مباشرة على أطفال المنطقة. وسيحظى الدعم الدولي بترحيب بالغ.

٢١ - السيد ندرى (كوت ديفوار): قال إنه لما كان حكومته تشعر بالقلق إزاء الاتجار بأطفال مالي لاستخدامهم كعمالة رخيصة في مزارع كوت ديفوار، فقد أجرت تحقيقات على مستوى عالٍ في كل من أماكن المنشأ والوجهة لمعرفة مدى الاتجار بهم، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد القائمين بالاتجار وشركائهم والشروط التي يمكن بموجبها إعادة الأطفال إلى وطنهم وإعادة إدماجهم. وقد طلب إلى بلدان المنطقة دون الإقليمية تحقيق تعاون وثيق في هذا الشأن، وكان من دواعي سرور كوت ديفوار الحصول على التعاون من سلطات مالي التي تعمل ذاتها باجتهد لوضع حد لهذا الاتجار. وينص اتفاق وقعه البلدان على قيام مالي بتحديد أماكن منشأ الأطفال وخط سيرهم في كوت ديفوار، وعلى قيام البلدين باعتماد أنظمة تنظم حركة الأطفال خارج أقاليمهم وإنشاء لجنة رصد مشتركة. وتتمشى هذه المبادرات مع المادة ١١ من اتفاقية حقوق الطفل، التي تعترف كوت ديفوار بالتقيد بها.

٢٢ - واحتتم قائلاً إنه سيحري عما قريب إنشاء لجنة فنية في كوت ديفوار لتنفيذ الاتفاق وجرى تنبيه مسؤولي إنفاذ القانون تماماً إلى ضرورة وقف الاتجار بالأطفال عبر الحدود؛ وقد تم بالفعل اعتراض حافلة تنقل ٣٤ طفلاً من بلد مجاور. وقد اشتركت كوت ديفوار أيضاً في أوائل العام في مشاورات دولية بشأن استراتيجيات مكافحة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم كعمال في غرب ووسط أفريقيا. وحكومته واثقة من أنه برغم تعقد المشكلة فإنه يمكن، بالإرادة الطيبة، السيطرة عليها.

٢٣ - السيد بارسكي (الاتحاد الروسي): أعاد إلى الأذهان أن الاتحاد الروسي كان من بين أولى الدول التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل، التي يسترشد بها في سياسته الوطنية بشأن الطفل. وتعلق حكومته أولوية عليا على حماية حقوق الطفل في المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي. والأعمال التحضيرية جارية بالفعل في كمنولت الدول المستقلة للدورة الاستثنائية المقبلة المعنية بالطفل؛ والأمل معقود على أن تسفر الدورة الاستثنائية عن زيادة تقديم الدعم الدولي للبلدان المارة بمرحلة انتقال في شكل برامج ترمي إلى تحسين حالة الطفل.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل قد وفر القوة الدافعة لوضع تدابير شاملة لتعزيز بقاء الطفل وحمايته ونمائه، مما أدى إلى تحقيق قدر كبير من التقدم الملموس في السنوات الأخيرة. وينظر الاتحاد الروسي حالياً في التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. بيد أنه، مما يؤسف له، لا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن ينفذ كثيراً من نتائج المؤتمر. وعلاوة على ذلك، فإن تفاقم مشاكل معينة - من قبيل معدل وفيات الرضع والأمهات، والاستغلال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - مثير للإلحاح إلى أبعد حد. كما أن مخنة الأطفال في الصراع المسلح تثقل

ضمير العالم. وفي هذا الصدد رحبت حكومته بقرار مجلس الأمن ١٣١٤ (٢٠٠٠) ولاحظت أنه ثبت أن المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب، الذي عقد مؤخرا في وينيبغ، كندا، كان مفيدا للغاية. ومن الأهمية أيضا ضمان أن تشمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل الطفل قضايا أخرى من قبيل توقيع عقوبة الإعدام على الجانحين، وتوافر الأسلحة الصغيرة، ومشاكل أطفال العمال المهاجرين، واشتراء الأطفال وتوزيع المنتجات المتعلقة بذلك على الإنترنت، فضلا عن الإرهاب، الذي يمثل ظاهرة تمس الكبار والأطفال على حد سواء.

٢٥ - واحتتم قائلًا إن المستقبل السياسي والاقتصادي للاتحاد الروسي - بما في ذلك انتقاله الكامل إلى الاقتصاد السوقي - يتوقف على أطفاله. وهكذا، تمثل حمايتهم أولوية مستمرة لحكومته، وكذلك حل المشاكل المعروفة لكثير من البلدان الأخرى مثل افتقار الأطفال للمسكن، وإدمان المخدرات، والاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي لهم، وزيادة معدلات جرائم الجانحين والتغيب عن المدارس. وجميع الحكومات ملزمة، مهما كانت صعوبة ظروف كل منها، باتخاذ تدابير لضمان توفير حماية فعالة للأطفال طبقا للقانون الوطني، وتحسين حالة الأطفال وكفالة تربيتهم وفقا لأعلى قيم الحضارة الإنسانية التي سيرثوها.

٢٦ - السيدة هاستاي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن حكومتها قد كرست اهتماما خاصا للأطفال وصممت مجموعة من القواعد الجديدة ونقحت القوانين والأنظمة القائمة لحماية حقوقهم الاجتماعية والمدنية على نحو أفضل. ويرى عامة الجمهور أن احترام حقوق الطفل يمثل جزءا من واجبهم الديني، ويتمتع الأطفال بمركز قانوني خاص في القانون المدني والدستور.

٢٧ - ومضت قائلة إن إيران قدمت تقريرها الأولي إلى لجنة حقوق الطفل في عام ١٩٩٧ وسلمت اللجنة بأنه، برغم وجود بعض نواحي القصور من حيث الأنظمة والآليات، تحسنت حالة الأطفال في إيران على مدى العقد الماضي، وفقا للأهداف التي وضعت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وسيقدم التقرير الدوري الأول لإيران إلى اللجنة في عام ٢٠٠١.

٢٨ - واحتتمت قائلة إنه على الرغم من الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل وكثير من الاتفاقيات والإعلانات الدولية الأخرى، تدعو الحاجة إلى وجود وثائق منفصلة متفق عليها دوليا تتناول على وجه التحديد الأطفال في الصراعات المسلحة والاستغلال الجنسي للأطفال. ولذلك ترحب إيران باعتماد البروتوكولين الاختياريين اللذين سيمهدان الطريق أمام زيادة التعاون بين جميع الحكومات وأيضا مع المجتمع المدني لإنهاء استغلال الأطفال وضروب شقائهم في جميع أنحاء العالم.

٢٩ - السيد باعلي (الجزائر): قال إن العقد الماضي قد اتسم بإحراز تقدم هام فيما يتعلق بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وبلغ أوجه باعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال تشغيل الأطفال والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وعلى الرغم من زيادة الوعي بحقوق الطفل، لا يزال ملايين الأطفال في الجنوب يتعرضون، مع ذلك، للفقير المدقع، والصراعات، والأمراض والإهمال. ولا بد أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة لإنهاء معاناتهم. والأرقام تتحدث عن نفسها: فقد ١٣ مليون طفل أحد الأبوين أو كلاهما بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وفي

البلدان النامية، توفي ١١ مليون طفل تبلغ أعمارهم خمس سنوات من أمراض يمكن الوقاية منها وعانى قرابة ثلث الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات من سوء التغذية؛ ولم يتم ١٥٠ مليون طفل دراستهم الابتدائية؛ وانخرط ما بين ١٣٠ و ٢٥٠ مليون طفل في عمل أطفال؛ وقتل مليوناً طفلاً وأصيب ستة ملايين آخرين في الصراع المسلح. ويجب أن يضمن المجتمع الدولي احترامه للالتزامات القائمة، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها في قمة الألفية، ولا بد من تعبئة موارد إضافية لتحقيق هذا الهدف.

٣٠ - واحتتم قائلاً إن محنة أطفال أفريقيا هي الأكثر إثارة للانزعاج على وجه الإطلاق. فالمدونية والبطالة والأمراض المتفشية التي تعصف بالقارة فاقمت وحدها من حالة الأطفال الذين يعانون بالفعل من سوء التغذية، والأمية والفقر والصراع المسلح. وعلاوة على ذلك، كان ما يصل إلى ٢٠ مليون طفل أفريقي مسخرين لعمل الأطفال. ومع أن هذا العمل لا يشكل مشكلة هامة في الجزائر، قررت حكومته مؤخرًا التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. وتوفرت لحقوق الطفل حماية فعالة بموجب القانون الوطني، ونص الدستور على ضمانات أخرى، حيث أقر حق الطفل في الحياة ونص على أن يكون التعليم الابتدائي إجبارياً ومتاحاً للجميع مجاناً. وقد وضعت خطة عمل وطنية من أجل الطفل، وأنشئت الآلية اللازمة لرصد حماية حقوق الأم والطفل على حد سواء. وواجب المجتمع الدولي من الكبار هو ضمان الرفاه لكل طفل في الألفية الجديدة؛ وستتيح الدورة الاستثنائية الفرصة لتحقيق هذا الهدف الذي يمكن بلوغه.

٣١ - السيد العجيلي (عمان): قال إن عمان قد وقعت على اتفاقية حقوق الطفل دليلاً على تصميمها على إعطاء زخم جديد للجهود المبذولة لتحسين حالة الأطفال في البلد.

٣٢ - ومضى قائلاً إن حكومته تشاطر المجتمع الدولي شواغله بخصوص الطفل، وستحترم تعهداتها وفقاً للاتفاقيات والاتفاقيات ذات الصلة. وقد أحرزت تقدماً هاماً في المجالات ذات الصلة بالطفل، وشهدت انخفاضاً هاماً في معدلات وفيات الرضع وفي عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية. وقد أقر تقرير اليونسيف بشأن حالة الأطفال في العالم بالإنجازات التي حققتها عمان، وأثنى على وجه التحديد على خدمات الصحة الأساسية التي أسهمت في تخفيض معدلات وفيات الأطفال.

٣٣ - واحتتم قائلاً إن هذا التقدير الدولي لم يزد عمان إلا تصميمها على الاستفادة من إنجازاتها ومواصلة إيلاء الأولوية للأطفال في سياسة التنمية الاجتماعية.

٣٤ - السيدة مولاروني (سان مارينو): قالت إنها اضطرت إلى التعبير عن رأيها فيما يتعلق بمليونين من الأطفال الذين قتلوا في الصراعات التي نشبت في السنوات العشر الماضية، ومليون يتيم، وستة ملايين طفل أصيبوا بإصابات خطيرة أو بعجز دائم، وعشرين مليون طفل مشرد، و ٣٠٠.٠٠٠ من الجنود الأطفال و ١٠ ملايين أو أكثر من الأطفال الذين أصيبوا بصدمات عميقة.

٣٥ - ومضت قائلة إنه احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة القريبة العهد لدخول اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ، أصدرت سان مارينو مجموعة من أربعة طوابع بريدية، يمثل كل منها أحد المبادئ الأساسية للاتفاقية، سيجري توزيعها على نطاق واسع، إلى جانب منشور عن الاتفاقية؛ وستمنح الحصيدلة لليونسيف. وكانت سان مارينو أول من وقع على البروتوكول

الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة والثانية لتوقيع البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال. كما أنها رحبت باعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩)، الذي يمثل علامة بارزة في معالجة حالة الأطفال في الصراعات المسلحة.

٣٦ - واستطردت قائلة إنه لم يكن لدى سان مارينو جيش قط، ولا تتصور أنه ينبغي تجنيد الأطفال للقتال. وطوال السنين، أسهمت في كثير من المشاريع الرامية إلى حماية الأطفال المتأثرين بالحرب، وقامت برعاية برنامج توعية للأطفال بشأن الألغام الأرضية. وواصلت تأييد جميع المبادرات التي اتخذها مكتب الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح. ورحبت بنتائج مؤتمر وينبيغ الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب الذي عقد في الآونة الأخيرة.

٣٧ - وأردفت قائلة إنه في منتدى عالمي للتعليم عقدته اليونيسيف في الآونة الأخيرة، جرى التشديد على ضرورة توفير التعليم للبنين والبنات على حد سواء، لأن المعرفة قوة وتمكن الأطفال من السيطرة على مستقبلهم. وفي الوقت الحالي، هناك ١٣٠ مليون طفل على نطاق العالم، ٦٠ في المائة منهم من البنات، لا تتوفر لهم سبل الحصول على التعليم لأسباب متنوعة. وينبغي أن تسخر الحكومات إرادتها السياسية ومواردها للقضاء على الفوارق بين الجنسين، والتحيز والتمييز وينبغي أن تتعهد بتعليم البنات في حالات الصراع والحالات اللاحقة للصراع. ومن الصعوبة تصور أن ٢٥٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٤ سنة يعملون في البلدان النامية، ويؤدي ما يتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ مليوناً منهم مهام خطيرة. وينبغي أن يكون باستطاعة الأسر في جميع أنحاء العالم أن تلحق أطفالها بالمدارس وأن تدعهم يتمتعون بطفولتهم.

٣٨ - وأضافت قائلة إن هناك أيضاً الحالة المتعلقة بإصابة ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ طفل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي تقديم كل دعم ممكن لاحتواء الإصابة بالمرض وجعل العلاج المجاني متاحاً للجميع.

٣٩ - واحتتمت قائلة إنه يجب توجيه الطاقات تجاه كفالة احترام الصكوك القانونية السارية. وتتطلع سان مارينو إلى الاشتراك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل المقرر عقدها في عام ٢٠٠١ وتأمل أن تتمكن كل حكومة من الإفادة من أحرار تقدم ملموس في رفع متوسط العمر المتوقع، والحد من الأمراض وتزايد فرص الحصول على التعليم، وتحسين التغذية وحماية الأطفال بوجه عام كي يتمكنوا من الإسهام في الحياة الاجتماعية لمجتمعاتهم المحلية.

٤٠ - السيدة ستاينر (إسرائيل): لاحظت أنه حدث تحول في المفهوم العام - وهو أيضاً المبدأ الإرشادي في اتفاقية حقوق الطفل بأسرها - القائل بأن القرارات في المسائل المتصلة بالطفل يتعين أن يقرها آخرون يعملون من أجل مصلحته المتوخاة. وخلال العقد الماضي، أصبح ينظر إلى الأطفال بصورة متزايدة بوصفهم مواطنين متمتعين بحقوق فريدة، بمعزل عن آرائهم ومستقلين عنهم. وخلقت هذه الآراء المنحرفة توتراً في كثير من البلدان، بما فيها إسرائيل، وكانت باعثاً على صدور تعليمات تشريعية مختلفة. وفي إسرائيل، فإن قانونها الأساسي يضمن الحماية الدستورية لحقوق الطفل ولم يكن هناك ارتفاع مطرد في عدد الأحكام القضائية المعبرة عن الأساس المنطقي الذي تقوم عليه الاتفاقية فحسب بل أنها أدخلت في حساباتها بصورة متزايدة أيضاً منظور الطفل وحقه في كرامة الإنسان، وفرضت جزاءات أشد لمعاملة الأطفال بصورة غير مشروعة.

٤١ - ومضت قائلة إن حكومتها أجرت إصلاحاً شاملاً في هذا الميدان: في عام ١٩٩٧، عينت لجنة للتوصية بتنقيح التشريع القائم في ضوء الاتفاقية؛ وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في الآونة الأخيرة لجان معنية بمركز الطفل في كل بلدية، تضم

ممثلين عن الطفل. وجُعِل احترام كرامة الإنسان الموضوع الرئيسي في منهاج مدارس البلد. وعُيِّن أمين مظالم داخل المجلس الوطني من أجل الطفل لحماية حقوق الطفل وتعزيزها وإدارة برامج الشباب، وما برح المكتب يتلقى ٨ ٠٠٠ مكالمة في السنة. وعلاوة على ذلك، أدرجت إسرائيل موضوع الأطفال في جدول أعمالها المتعلق بالتعاون الدولي، وقد أعدت عددا من البرامج الفريدة، لاسيما في مجال الطفولة المبكرة، التي يمكن أن تكون بالغة الأهمية لبلدان أخرى؛ وعمل متطوعوها مع اليونيسيف في مشروعها للتوعية بالألغام الأرضية.

٤٢ - واحتتمت قائمة إن المعركة ضد إساءة معاملة الأطفال لم يتحقق الظفر بها بعد، إذ أن القيم الاجتماعية والتقليدية البائدة مستمرة في كثير من المجتمعات، بما فيها إسرائيل. ولا تزال ممارسة ضرب الأطفال منتشرة، مما يعرض نماءهم الشخصي للخطر وينتهك كرامة الإنسان الأساسية لديهم، وينبغي على جميع الدول والمنظمات غير الحكومية أن تشجب بصورة قاطعة جميع أشكال العقاب البدني للأطفال.

٤٣ - المونسينيور شاليكات (المراقب عن الكرسي الرسولي): رحب باعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل في الآونة الأخيرة. وقال إن الكرسي الرسولي قد وقع الآن على هاتين الإضافتين الهامتين للاتفاقية مما يعبر عن توافق الآراء الأخلاقي الدولي القوي بشأن القضايا ذات الصلة.

٤٤ - ومضى قائلاً إن الانتهاكات غير المقبولة لحقوق الطفل في حالات الصراع المسلح قد استمرت مع ذلك طوال العقد الماضي. ويؤيد الكرسي الرسولي التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح (A/55/163-S/2000/712). ومن المؤكد أن الأسرة تمثل الوحدة الفعالة أكثر من غيرها لتلبية احتياجات الطفل وحماية حقوقه في فترات الصراع المسلح. ولسوء الحظ، من الصحيح أيضا أن الطموحات الشريرة قد أدت إلى استهداف المجتمعات المحلية والأسر بصورة متعمدة خلال الصراعات كوسيلة لزعزعة الاستقرار، وكان من جراء ذلك أن انفصل الأطفال عن أسرهم في كثير من الأحيان وأصبحوا عرضة للتجنيد الإجباري كجنود أطفال أو رقيق جنسي.

٤٥ - واستطرد قائلاً إنه تعين بذل جهود شديدة لمواصلة العمل في وضع مبادئ مقبولة بصورة متبادلة لتوفير المساعدة للأطفال ولجميع الأشخاص الآخرين والمشردين داخليا. ويجب أيضا عمل المزيد لمساعدة جماعات اللاجئين، ونصفهم من الأطفال. ويتسم حق الأطفال اللاجئين في الحصول على التعليم الأساسي بأهمية بالغة، إذ أنه عندما يحدث خطر نشوب حرب، يكون التعليم أداة حاسمة للوقاية والحماية والمصالحة.

٤٦ - وأردف قائلاً إن الحكومات ومنتجي الأسلحة الصغيرة يتحملون مسؤولية أخلاقية عن كبح التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة. وتلك هي الأسلحة التي ينتهي بها المطاف في أيدي الجنود الأطفال أو تستخدم ضدهم. ولكي نمنعها من أن تجد طريقها إلى الصراعات المسلحة من خلال القنوات غير المشروعة، يتمثل الحلان الممكنان في وضع نظام وسم يعول عليه يدل على منشأ كل سلاح، والقيام، تحت إشراف دولي، بجمع وتدمير، أو تخزين أي أسلحة غير مشروعة وزائدة في نهاية الصراعات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعمل الحكومات على القضاء على الحوافز الاقتصادية التي تشجع على مقايضة الذهب، أو الماس، أو الخشب أو العملة الصعبة بأسلحة.

٤٧ - وأضاف قائلاً إنه خلال الصراعات وبعدها على حد سواء، ظل استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد يقتل أو يشوه عشوائياً ما يقدر بـ ١٠.٠٠٠ طفل برئ كل سنة. ولذلك من الضروري القيام بمزيد من حملات التوعية بالألغام الأرضية وتوفير خدمات التأهيل لضحايا الألغام الأرضية.

٤٨ - واحتتم قائلاً إنه مرة ثانية، توفر الأسرة أقوى حماية للأطفال من الإيذاء والاستغلال الجنسيين، وهو ما حرصت على ذكره أيضاً المقررة الخاصة عن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، في تقريرها (A/55/297). ولا بد أن يحصل ضحايا سوء المعاملة الأبرياء على الرعايا المناسبة. وينبغي الإشادة باليونيسيف والوكالات الأخرى لما تقوم به من حملات لتوعية الجمهور لمكافحة الاتجار بالأطفال أو استغلالهم جنسياً بصورة تجارية. بل أنه تدعو الحاجة أيضاً إلى سن قوانين صارمة لإلغاء الحوافز الاقتصادية للجناة؛ ويتعين معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية الجذرية للاتجار.

٤٩ - السيد العنيزي (الكويت): قال إن المعاناة التي يتحملها الأطفال في كثير من أنحاء العالم من جراء الفقر وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والصراع المسلح والاستغلال تمثل أكبر شاغل. وحماية الأطفال جزء لا يتجزأ من مسؤولية الأمم المتحدة عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

٥٠ - واستطرد قائلاً إن دستور الكويت يقر بأن الأسرة هي أساس المجتمع وتحمي قوانينها الأم والطفل. وقد وقعت الكويت على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠ وصدقت عليها في عام ١٩٩١، ومنذ ذلك الحين تحتفل جميع مؤسسات الكويت ذات الصلة بالأول من تشرين الأول/أكتوبر بوصفه يوم الطفل العربي. ومن دواعي فخر الكويت أنها تنصدر جميع الدول العربية الأخرى للعام الثاني على التوالي من حيث ترتيبها وفقاً لمؤشر التنمية البشرية.

٥١ - ومضى قائلاً إن الكويت تقدم خدمات كثيرة وتنفذ برامج كثيرة متعلقة بالأطفال، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية المجانية والتعليم المجاني من المرحلة قبل المدرسية إلى الجامعة. وقد أنشأت عدداً من دور الحضانه والمشاريع المتعلقة بالأم والطفل وتقدم خدمات صحية شاملة قبل الولادة وبعدها. وتقدم دعماً مادياً ومعنوياً للأسر والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥٢ - وأضاف قائلاً إنه كجزء من الاستراتيجية ذات الصلة بالأطفال، تقرر إنشاء مجلس أعلى للطفل والأسرة، يتألف من ممثلين من عدة وزارات وهيئات حكومية أخرى وخمسة خبراء معينين بصفة خاصة. والتوصيات التي يقدمها المجلس ملزمة للوزارات المعنية.

٥٣ - واحتتم قائلاً إنه قد آن الأوان لأن يجدد المجتمع الدولي التزامه بتنفيذ أحكام الاتفاقات القانونية الدولية ذات الصلة بالطفل إذا أريد حماية الأطفال والبشرية جمعاء وضمن مستقبل مأمون لهما. ولذلك يتطلع إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ٢٠٠١.

٥٤ - السيد بواسون (موناكو): قال إن دخول البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ في وقت مبكر، وقد وقعت عليهما موناكو، ينبغي أن يوفر حماية قانونية أكبر للأطفال والمراهقين المعرضين للصراعات المسلحة أو

للإيذاء أو الاستغلال الجنسيين. وقد أكدت المقررة الخاصة عن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية في تقريرها القيم الوارد في الوثيقة A/55/297، الدور الرئيسي للدولة والأسرة في حماية الأطفال من هذا الإيذاء الممقزز. ولما كانت الأسرة واحدة من أفضل عناصر تحقيق الاستقرار في حياة الأطفال، فإن العنف داخل الأسرة، إلى جانب الفقر والافتقار إلى التعليم، يمثل عاملا حفازا لاستغلال الأطفال، الذين كثيرا ما يقعون فريسة بسبب التماسهم الحنان والأمن الاقتصادي المفتقدين في المنزل.

٥٥ - واستطرد قائلا إن تقرير منظمة الصحة العالمية عن العنف والصحة الذي سيصدر قريبا سيساعد دون شك المقررة الخاصة في التوصل إلى استنتاجات أخرى في المسألة. ووسائل الإعلام في وضع حسن بصفة خاصة للعمل لأجل الأطفال بشجب السياحة الجنسية والكشف عن الشخصيات الفاسدة التي تقف وراءها. وهناك دراسة مقبلة عن دور القطاع الخاص، فضلا عن القرارات المتخذة في الاجتماع الذي عقده المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ١٩٩٩، يمكن أن تجعل بالاستطاعة زيادة الضغط على أولئك الذين يواصلون الاستثمار في البلدان التي تتجاهل حقوق الإنسان وحقوق الطفل. والقوانين الأشد صرامة والإجراءات القضائية الكافية تمثل أيضا أدوات لا غنى عنها في مكافحة الاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال وعمل الأطفال.

٥٦ - وأردف قائلا إن أي تقدم محرز يحتاج إلى التشجيع، ولا سيما في البلدان التي تمر بشدائد اقتصادية صعبة. ويدرك المجتمع الدولي أن من الضروري زيادة المعونة الإنمائية إذا أريد أن تتوفر لجميع البلدان هياكل اجتماعية كافية.

٥٧ - وأضاف قائلا إن البرنامج المتعلق بالأطفال المتأثرين بالحرب، المعتمد في مؤتمر وينبيغ مؤخرا، وتقييماته السنوية الأخرى، سيكون بمثابة أداة مفيدة. ويجب ألا يصبح الأطفال أهدافا أثناء الحروب، ويجب أن تتوفر لهم المساعدة الإنسانية العاجلة. وهنا ثانية، يجب أن تضطلع وسائل الإعلام والقطاع الخاص بدور أكبر بالضغط على من يشنون الحروب. والتزام مجلس الأمن يمثل، بالطبع، عاملا رئيسيا. والتنسيق والتعاون على أرض الواقع أساسيان في حماية الأطفال وقت الحرب.

٥٨ - واحتتم قائلا إن الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مناطق الصراع وفقدان الأمن الذي توفره الأسرة والمدرسة هما الخطران الرئيسيان اللذان يتهددان الأطفال. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان أيضا وبصورة جدية الاحتياجات المحددة للمراهقين وآمالهم، بما في ذلك اشتراكهم في عمليات السلام وفي الأنشطة بالأصالة عن أنفسهم. وتدعو الحاجة أيضا إلى إجراء مزيد من الدراسة للنتائج المدمرة لبيع الأسلحة الصغيرة، الذي يرتب آثارا على الأطفال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.